

# مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تحديث لاهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

سري للغاية  
حتى موعد النشر

للنشر على النحو التالي:

في لندن: ١٠:٠٠ صباحاً، ١٩ يناير ٢٠١٦

في واشنطن العاصمة: ٥:٠٠ صباحاً، ١٩ يناير ٢٠١٦

## انكماش الطلب وتراجع الآفاق المتوقعة

- تشير التقديرات الحالية إلى بلوغ معدل النمو العالمي ٣,١% في ٢٠١٥، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣,٤% في ٢٠١٦ و ٣,٦% في ٢٠١٧. ويُتوقع أن يكون تحسن النشاط العالمي أكثر تدرجاً مما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
- وفي الاقتصادات المتقدمة، يُتوقع استمرار التعافي بشكل محدود وغير متساوٍ، مع استمرار تقلص فجوات الناتج بالتدريج. وتتسم الصورة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالتنوع وإن كانت محفوفة بالتحديات في كثير من الحالات. وستظل آفاق النمو في ٢٠١٦-٢٠١٧ تنوء بأعباء تباطؤ اقتصاد الصين واستعادته للتوازن، وانخفاض أسعار السلع الأولية، والتوترات في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى. ويُعزى التحسن المتوقع في النمو خلال العامين التاليين بصفة أساسية — برغم استمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين — إلى التنبؤ بتحسين معدلات النمو تدريجياً في البلدان التي تمر بضائقة اقتصادية في الوقت الحاضر، لا سيما البرازيل وروسيا وبعض بلدان الشرق الأوسط، حتى وإن كان هناك احتمال بإصابة هذا التعافي الجزئي المتوقع بالإحباط في حالة ظهور صدمات اقتصادية أو سياسية جديدة.
- ولا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية مائلة نحو القصور ويتعلق معظمها بالتعديلات الجارية في الاقتصاد العالمي: التباطؤ العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة، واستعادة التوازن في الصين، وانخفاض أسعار السلع الأولية، والخروج تدريجياً من الأوضاع النقدية التيسيرية على نحو استثنائي في الولايات المتحدة. ومن شأن عدم النجاح في التعامل مع هذه التحديات البارزة أن يتسبب في عرقلة النمو العالمي.

## آخر التطورات

ظل النشاط الاقتصادي العالمي ضعيفاً في ٢٠١٥. فتراجع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية للعام الخامس على التوالي — في حين أنها لا تزال تسهم بما يزيد على ٧٠% من النمو العالمي — بينما لا يزال التعافي في الاقتصادات المتقدمة محدوداً. ولا تزال هناك ثلاثة تحولات رئيسية تؤثر في الآفاق العالمية وهي: (١) تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين واستعادته للتوازن بالتدريج مع تحوله نحو الاستهلاك والخدمات بعيداً عن الاستثمار والصناعات التحويلية، و(٢) انخفاض أسعار الطاقة وغيرها من السلع الأولية، و(٣) تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة بالتدريج في ظل صلابته التعافي الأمريكي بينما تواصل البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى تيسير السياسة النقدية.

صندوق النقد الدولي



## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٦

ويشهد النمو الكلي في الصين تطوراً على نطاق واسع على النحو المتوخى، ولكن مع تباطؤ حركة الواردات والصادرات بوتيرة أسرع من المتوقعة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى ضعف نشاط الاستثمار والصناعة التحويلية. وتنتشر تداعيات هذه التطورات، إلى جانب مخاوف السوق بشأن أداء اقتصاد الصين في المستقبل، نحو اقتصادات أخرى من خلال قنوات التجارة وضعف أسعار السلع الأولية، وكذلك من خلال تراجع الثقة وتزايد التقلب في الأسواق المالية. ولا يزال الضعف يشوب نشاط الصناعة التحويلية والتجارة على مستوى العالم، ولا يُعزى هذا الأمر إلى التطورات التي تشهدها الصين وحسب، وإنما يرجع كذلك إلى تراجع الطلب والاستثمار في العالم على نطاق أوسع — لا سيما تراجع الاستثمار في الصناعات الاستخراجية. وإضافة إلى ذلك، تنوء التجارة العالمية كذلك بأعباء ثقيلة من التراجع الحاد في واردات عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تمر بضائقة اقتصادية.

وسجلت أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً منذ سبتمبر ٢٠١٥، انعكاساً للتوقعات باستمرار أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في زيادة الإنتاج وسط استمرار إنتاج النفط العالمي على نحو يفوق استهلاك النفط.<sup>١</sup> وتشير أسواق العقود المستقبلية حالياً إلى حدوث زيادات طفيفة في الأسعار في ٢٠١٦ و٢٠١٧. وكذلك هبطت أسعار السلع الأولية الأخرى، وخاصة المعادن.

ويفرض انخفاض أسعار النفط ضغوطاً على مراكز المالية العامة في البلدان المصدرة للوقود ويلقي بأعبائه على آفاق النمو فيها، بينما يدعم الطلب في قطاع الأسر ويخفض تكاليف الطاقة على قطاع الأعمال في البلدان المستوردة للوقود، خاصة في الاقتصادات المتقدمة، حيث ينتقل انخفاض الأسعار بالكامل إلى المستخدم النهائي. ويرغم أن انخفاض أسعار النفط المدفوع بزيادة المعروض النفطي من المتوقع أن يدعم الطلب العالمي نظراً لزيادة الميل إلى الإنفاق في البلدان المستوردة للنفط مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط، فقد أدت عدة عوامل في ظل الظروف الراهنة إلى إضعاف التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط. فأولاً، هناك التوترات المالية في كثير من البلدان المصدرة للنفط والتي تحد من قدرتها على تمهيد الصدمة، مما يستلزم تخفيض الطلب المحلي لديها بشكل كبير. وكان لانخفاض أسعار النفط تأثير ملحوظ على الاستثمار في استخراج النفط والغاز، مما يقلل كذلك الطلب الكلي على مستوى العالم. وأخيراً، ظل تحسن الاستهلاك في البلدان المستوردة للنفط حتى الآن أضعف إلى حد ما مما تشير إليه الأدلة على تحسنه في فترات انخفاض أسعار النفط السابقة، ربما نتيجة لاستمرار خفض التمويل بالديون في بعض هذه الاقتصادات. وربما كانت محدودية انتقال آثار الانخفاض في الأسعار إلى المستهلكين تشكل كذلك أحد العوامل التي أدت إلى ذلك في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ويمضي التيسير النقدي في منطقة اليورو واليابان على نطاق واسع كما كان متصوراً، بينما قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٥ برفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من النطاق الأدنى الصفري. وبوجه عام، لا تزال الأوضاع المالية داخل الاقتصادات المتقدمة تيسيرية للغاية. وهناك احتمالات بزيادة أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة بالتدريج كما ظهرت موجات من التقلب المالي وسط المخاوف بشأن آفاق نمو الأسواق الصاعدة، وهو ما ساهم في ضيق الأوضاع المالية الخارجية، وتراجع التدفقات الرأسمالية، وزيادة انخفاض أسعار العملة في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة.

<sup>١</sup> استمر الانخفاض في أسعار النفط منذ مطلع شهر ديسمبر، وهو وقت الانتهاء من وضع الفرضيات بشأن أسعار السلع الأولية المستخدمة في تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي".

## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٦

وظل التضخم الكلي يراوح مكانه على نطاق واسع في معظم البلدان، لكنه من المرجح أن ينخفض مرة أخرى مع تراجع أسعار السلع الأولية مجددا وضعف الصناعة التحويلية في أنحاء العالم مع ما لذلك من تأثير سلبي على أسعار السلع المتداولة. ولا تزال معدلات التضخم الأساسي أقل بكثير من أهداف التضخم في الاقتصادات المتقدمة. وتُعزى تطورات التضخم المختلطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى الانعكاسات المتضاربة لضعف الطلب المحلي وانخفاض أسعار السلع الأولية مقابل الانخفاض الملحوظ في قيم العملات على مدار العام الماضي.

## التنبؤات المُحدّثة

تشير التوقعات إلى بلوغ النمو العالمي ٣,٤% في ٢٠١٦ و ٣,٦% في ٢٠١٧.

## الاقتصادات المتقدمة

يُتوقع ارتفاع النمو في الاقتصادات المتقدمة بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في ٢٠١٦ ليصل إلى ٢,١%، وأن يستمر بصورة مطردة في عام ٢٠١٧. ويظل النشاط الكلي محتفظا بصلابته في الولايات المتحدة، تدعمه الأوضاع المالية التي لا تزال ميسرة وأوضاع أسواق المساكن والعمل الآخذة في التحسن، غير أن قوة الدولار تلقي بأعبائها على نشاط الصناعة التحويلية، وانخفاض أسعار النفط يحد من الاستثمار في الهياكل والمعدات المستخدمة في التعدين. وفي منطقة اليورو، ارتفع الاستهلاك الخاص بدعم من انخفاض أسعار النفط ويُسر الأوضاع المالية، مما عوض الانخفاض في صافي الصادرات. ومن المتوقع أيضا أن يتعزز النمو في اليابان في عام ٢٠١٦، استنادا إلى دعم المالية العامة، وانخفاض أسعار النفط، والأوضاع المالية التيسيرية، وتساعد الدخل.

## اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

يُتوقع ارتفاع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ٤% في ٢٠١٥ — وهو أدنى معدل منذ الأزمة المالية التي وقعت في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ — إلى ٤,٣% و ٤,٧% في ٢٠١٦ و ٢٠١٧، على الترتيب.

- من المتوقع أن يتباطأ النمو في الصين إلى ٦,٣% في ٢٠١٦ و ٦,٠% في ٢٠١٧، وذلك في الأساس نتيجة لضعف نمو الاستثمار حيث يستمر الاقتصاد في استعادة توازنه. وتشير التوقعات عموما بشأن الهند وبقية بلدان آسيا الصاعدة إلى أنها ستواصل النمو بمعدلات قوية، وإن كانت هناك بعض البلدان التي ستواجه تأثيرات معاكسة قوية من استعادة التوازن الاقتصادي في الصين وضعف الصناعة التحويلية في العالم.
- وتشير التوقعات الحالية بشأن أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الكلي كذلك في ٢٠١٦، وإن كان بمعدل أقل مما كان عليه في ٢٠١٥، برغم النمو الإيجابي في معظم بلدان المنطقة. ويرجع ذلك إلى الركود في البرازيل وفي بلدان أخرى تمر بضائقة اقتصادية.
- ويُتوقع ارتفاع النمو في الشرق الأوسط، لكن أسعار النفط المنخفضة، إلى جانب التوترات الجغرافية-السياسية والصراعات الداخلية في بعض الحالات، ستظل تؤثر سلبا على الآفاق المستقبلية.
- ومن المتوقع أن تحقق أوروبا الصاعدة نموا مطردا على نطاق واسع، وإن سجلت بعض التباطؤ في ٢٠١٦. فتشير التوقعات إلى أن روسيا ستظل تحت وطأة الركود في ٢٠١٦، بينما تواصل التكيف مع انخفاض أسعار النفط والعقوبات التي يفرضها الغرب. أما

## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٦

الاقتصادات الأخرى في كومنولث الدول المستقلة فيجرفها كذلك تيار الركود والتوترات الجغرافية-السياسية في روسيا، وتتأثر في بعض الحالات بأوجه الضعف الهيكلي الداخلية وأسعار النفط المنخفضة؛ ومن المتوقع أن تحقق توسعا طفيفا في ٢٠١٦ وأن تسرع الخُطى في ٢٠١٧.

- وسوف تشهد معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء انتعاشة تدريجية في النمو ولكن ذلك لن يتجاوز معدلات تظل أدنى من المحققة أثناء العقد الماضي، في ظل انخفاض أسعار السلع الأولية. ويرجع هذا الأمر في الأساس إلى التكيف المتواصل مع انخفاض أسعار النفط وارتفاع تكاليف الاقتراض، مما يلقي بعبء ثقيل على بعض أكبر الاقتصادات في المنطقة (أنغولا ونيجيريا وجنوب إفريقيا) وكذلك على عدد من البلدان الأصغر حجما المصدرة للسلع الأولية.

### تعديل التنبؤات

خُفِّضت التنبؤات للنمو العالمي بوجه عام بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وترجع أسباب هذه التعديلات بدرجة كبيرة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى تحقيق تحسن أضعف بدرجة طفيفة عما ورد في تنبؤات أكتوبر الماضي. وفيما يتعلق بالتكوين القُطري، يُعزى جزء كبير من هذه التعديلات إلى البرازيل، حيث تبين أن الركود الناتج عن عدم اليقين السياسي، وسط التداعيات المستمرة من التحقيق في قضية "بترويراس"، أعمق وأطول أمدا مما كان متوقعا؛ ويُعزى إلى الشرق الأوسط، حيث انخفاض أسعار النفط يلحق الضرر بالآفاق المتوقعة؛ وإلى الولايات المتحدة، حيث تشير التوقعات الحالية إلى أن القوة الدافعة للنمو ستنزل ثابتة على وضعها بدلا من أن تكتسب مزيدا من الزخم. كذلك خُفِّضت الآفاق المتوقعة لنمو التجارة العالمية بما يزيد على نصف نقطة مئوية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، مما يُعزى إلى التطورات التي تشهدها الصين وكذلك الاقتصادات التي تمر بضائقة اقتصادية.

### مخاطر محيطة بالتنبؤات

من شأن عدم النجاح في عبور التحولات الرئيسية التي يمر بها الاقتصاد العالمي أن يتسبب في عرقلة النمو العالمي. وتشمل مخاطر التطورات السلبية، التي تبرز بصفة خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ما يلي:

- تباطؤ النشاط بدرجة أكثر حدة من المتوقع مقترنا بالتحول الذي تحتاج إليه الصين نحو نمو أكثر توازنا، مع زيادة انتشار التداعيات الدولية من خلال التجارة وأسعار السلع الأولية وتراجع الثقة، وما يصاحبها من آثار على الأسواق المالية العالمية وتقييم العملات.
- الآثار السلبية على الميزانيات العمومية في قطاع الشركات والتحديات التمويلية التي تنشأ من احتمال زيادة الارتفاع في سعر الدولار والضييق في أوضاع التمويل العالمية مع خروج الولايات المتحدة من السياسة النقدية التيسيرية بصورة استثنائية.
- نوبة عالمية مفاجئة من اجتناب المخاطر، أي كان سبب حدوثها، مما قد يفضي إلى مزيد من الهبوط الحاد في أسعار العملات واحتمال التوترات المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة القابلة للتأثر. وبالفعل، في بيئة تتسم بتزايد الإعراض عن المخاطر والتقلبات السوقية، حتى الصدمات المتفردة التي تقع في أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة أو الاقتصادات النامية الكبيرة نسبيا يمكن أن تولد آثار عدوى أوسع نطاقا.
- تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية الجارية في عدد من المناطق، مما يمكن أن يؤثر على الثقة ويُحدث اضطرابا في حركة التجارة والتدفقات المالية والنشاط السياحي في العالم.

## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٦

وتنشئ أسواق السلع الأولية مخاطر من شقين. فمن حيث مخاطر الهبوط مقارنةً بالتوقعات، يمكن أن تؤدي زيادة انخفاض أسعار السلع الأولية إلى تفاقم الآفاق بالنسبة للبلدان المنتجة الهشة أصلاً، كما يمكن أن يؤدي اتساع العائد على دين قطاع الطاقة إلى احتمال زيادة الضيق في أوضاع الائتمان. ومن حيث مخاطر الارتفاع مقارنةً بالتوقعات، قد يتسبب انخفاض أسعار النفط مؤخرًا في إعطاء دفعة أقوى للطلب في البلدان المستوردة للنفط، بما في ذلك الدفعة التي تتأتى من تصور المستهلكين لبقاء الأسعار المنخفضة لفترة أطول.

### أولويات السياسات

بينما يسجل التحسن المتوقع في النمو مرة أخرى مستويات أضعف مما كان متوقعًا، وميزان المخاطر لا يزال مائلاً نحو الجانب السلبي، أصبح رفع الناتج الفعلي والممكن، عن طريق مزيج من تدابير الإصلاحات الداعمة للطلب والإصلاحات الهيكلية، ضرورة أكثر إلحاحًا.

وفي الاقتصادات المتقدمة، تظل السياسة النقدية التيسيرية تمثل مطلبًا ضروريًا حيث لا تزال معدلات التضخم أقل كثيرًا من أهداف البنوك المركزية. وحيثما تسمح الظروف، ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة على المدى القصير أكثر دعمًا للتعافي، وخاصة من خلال الاستثمارات التي من شأنها زيادة رأس المال الإنتاجي في المستقبل. أما ضبط أوضاع المالية العامة، الذي تبرره اختلالات المالية العامة، فينبغي أن يتسم بدعم النمو والإنصاف. ولا تزال الجهود الرامية إلى زيادة الناتج الممكن من خلال الإصلاحات الهيكلية تمثل مطلبًا حيويًا. وبرغم أن جدول الأعمال بشأن الإصلاحات الهيكلية ينبغي أن يكون ذا خصوصية فُطرية، ينبغي التركيز على مجالات مشتركة تتضمن تعزيز المشاركة في سوق العمل والاتجاه العام للعمالة، ومعالجة تركة الديون المفرطة، وتخفيض الحواجز التي تعرقل الدخول إلى أسواق المنتجات والخدمات. وفي أوروبا، حيث يفرض تيار اللاجئين تحديات جسيمة أمام القدرة الاستيعابية لأسواق العمل في الاتحاد الأوروبي ويضع النظم السياسية على المحك، فإن إجراءات السياسات التي تدعم اندماج المهاجرين في القوى العاملة تكتسب أهمية بالغة في الحد من المخاوف بشأن الإقصاء الاجتماعي والتكاليف التي تتكبدها المالية العامة على المدى الطويل، وتطلق العنان للمنافع الاقتصادية المحتملة على المدى الطويل من تدفق اللاجئين الوافدين.

وتختلف أولويات السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نظرا لتنوع ظروفها. ويتعين على صناعات السياسات التعامل مع مواطن الضعف وإعادة بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المحتملة مع رفع النمو وضمن استمرار التقارب نحو مستويات الدخل السائدة في الاقتصادات المتقدمة. وتواجه البلدان المستوردة للسلع الأولية على أساس صافي ضغوطا تضخمية ومخاطر خارجية أقل، ولكن انخفاض قيم العملات المصاحب لتراجع التدفقات الرأسمالية الداخلة في بعض هذه البلدان يمكن أن يقلص المجال المتاح لتيسير السياسة النقدية الذي يهدف إلى دعم الطلب. ويمكن تسهيل عملية التكيف مع انخفاض إيرادات المالية العامة في عدد من البلدان المصدرة للسلع الأولية من خلال تخفيض النفقات العامة مع رفع مستوى كفاءتها، وتقوية مؤسسات المالية العامة، وزيادة الإيرادات من غير السلع الأولية. وبوجه عام، فإن السماح بمرونة سعر الصرف سيكون وسيلة مهمة لتخفيف وطأة تأثير الصدمات الخارجية المعاكسة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولا سيما المصدرة للسلع الأولية، وإن كان يتعين توخي الدقة في مراقبة الآثار التي يُحدثها انخفاض أسعار الصرف في الميزانيات العمومية للقطاعين الخاص والعام وفي معدلات التضخم المحلية. ويتعين على صناعات السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المُضي قُدُما في الإصلاحات الهيكلية من أجل تخفيف اختناقات البنية التحتية، وتيسير وجود بيئة أعمال ديناميكية ومواتية للابتكار، ودعم رأس المال البشري. كذلك يواجه كثير من هذه الاقتصادات تحديات مستمرة أمام تعميق أسواق رأس المال المحلية، وتحسين تعبئة إيرادات المالية العامة، وتوزيع الصادرات بعيدا عن السلع الأولية.

## الجدول ١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

من ربع عام رابع إلى آخر		على أساس سنوي مقارن								
		تقديرات		توقعات		الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي /١		تقديرات		توقعات
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٦
٣,٦	٣,٤	٣,٠	٠,٢-	٠,٢-	٣,٦	٣,٤	٣,١	٣,٤	الناتج العالمي /٢	
٢,٠	٢,٢	١,٨	٠,١-	٠,١-	٢,١	٢,١	١,٩	١,٨	الاقتصادات المتقدمة	
٢,٥	٢,٧	٢,١	٠,٢-	٠,٢-	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٤	الولايات المتحدة	
١,٦	١,٨	١,٥	٠,٠	٠,١	١,٧	١,٧	١,٥	٠,٩	منطقة اليورو	
١,٧	١,٧	١,٥	٠,٢	٠,١	١,٧	١,٧	١,٥	١,٦	ألمانيا	
١,٥	١,٦	١,٣	٠,١-	٠,٢-	١,٥	١,٣	١,١	٠,٢	فرنسا	
١,١	١,٣	١,٣	٠,٠	٠,٠	١,٢	١,٣	٠,٨	٠,٤-	إيطاليا	
٢,٣	٢,٣	٣,٤	٠,١	٠,٢	٢,٣	٢,٧	٣,٢	١,٤	إسبانيا	
٠,٣-	١,٢	١,٥	٠,١-	٠,٠	٠,٣	١,٠	٠,٦	٠,٠	اليابان	
٢,٢	٢,٢	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٩	المملكة المتحدة	
٢,٢	٢,٠	٠,٦	٠,٣-	٠,٠	٢,١	١,٧	١,٢	٢,٥	كندا	
٣,٣	٢,٥	٢,٠	٠,١-	٠,٣-	٢,٨	٢,٤	٢,١	٢,٨	اقتصادات متقدمة أخرى /٣	
٤,٩	٤,٥	٤,٠	٠,٢-	٠,٢-	٤,٧	٤,٣	٤,٠	٤,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية /٤	
١,٦	٠,١	٣,٣-	٠,٣-	٠,٥-	١,٧	٠,٠	٢,٨-	١,٠	كومنولث الدول المستقلة	
١,٤	٠,٢	٤,١-	٠,٠	٠,٤-	١,٠	١,٠-	٣,٧-	٠,٦	روسيا	
...	...	...	٠,٨-	٠,٥-	٣,٢	٢,٣	٠,٧-	١,٩	ما عدا روسيا	
٦,٣	٦,٢	٦,٥	٠,١-	٠,١-	٦,٢	٦,٣	٦,٦	٦,٨	آسيا الصاعدة والنامية	
٦,٠	٦,١	٦,٨	٠,٠	٠,٠	٦,٠	٦,٣	٦,٩	٧,٣	الصين	
٧,٦	٧,٥	٧,٣	٠,٠	٠,٠	٧,٥	٧,٥	٧,٣	٧,٣	الهند /٥	
٥,٥	٤,٨	٤,٦	٠,٢-	٠,١-	٥,١	٤,٨	٤,٧	٤,٦	مجموعة آسيان-٥ /٦	
٢,٦	٥,٠	٣,٧	٠,٠	٠,١	٣,٤	٣,١	٣,٤	٢,٨	أوروبا الصاعدة والنامية	
٢,٠	٠,٣	١,٥-	٠,٧-	١,١-	١,٦	٠,٣-	٠,٣-	١,٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
٠,٥	١,٦-	٥,٦-	٢,٣-	٢,٥-	٠,٠	٣,٥-	٣,٨-	٠,١	البرازيل	
٣,٠	٢,٧	٢,٥	٠,٢-	٠,٢-	٢,٩	٢,٦	٢,٥	٢,٣	المكسيك	
...	...	...	٠,٥-	٠,٣-	٣,٦	٣,٦	٢,٥	٢,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	
٢,٣	٠,٥	٣,٦	١,٠-	١,٠-	١,٩	١,٢	٣,٤	٣,٦	المملكة العربية السعودية	
...	...	...	٠,٢-	٠,٣-	٤,٧	٤,٠	٣,٥	٥,٠	إفريقيا جنوب الصحراء	
...	...	...	٠,٣-	٠,٢-	٤,٢	٤,١	٣,٠	٦,٣	نيجيريا	
٢,٤	٠,٩	٠,٤	٠,٣-	٠,٦-	١,٨	٠,٧	١,٣	١,٥	جنوب إفريقيا	
...	...	...	٠,٢-	٠,٢-	٥,٩	٥,٦	٤,٦	٦,٠	للتنكزة	
...	...	...	٠,٢-	٠,٢-	٥,٩	٥,٦	٤,٦	٦,٠	البلدان النامية منخفضة الدخل	
٣,٠	٢,٨	٢,٣	٠,٢-	٠,٣-	٣,٠	٢,٧	٢,٥	٢,٧	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق	
...	...	...	٠,٥-	٠,٧-	٤,١	٣,٤	٢,٦	٣,٤	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	
...	...	...	٠,٤-	٠,٥-	٤,١	٣,٧	٤,٠	٣,٤	الواردات	
...	...	...	٠,٤-	٠,٥-	٤,١	٣,٧	٤,٠	٣,٤	الاقتصادات المتقدمة	
...	...	...	١,١-	١,٠-	٤,٣	٣,٤	٠,٤	٣,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	
...	...	...	١,١-	١,٠-	٤,٣	٣,٤	٠,٤	٣,٧	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)	
١١,١	٥,٣	٤٢,٧-	٤,٨	١٥,٢-	١٤,٩	١٧,٦-	٤٧,١-	٧,٥-	النفط /٧	
٠,٣	٢,٢-	١٩,٠-	٠,١	٤,٤-	٠,٤	٩,٥-	١٧,٤-	٤,٠-	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)	
١,٩	١,٣	٠,٤	٠,٠	٠,١-	١,٧	١,١	٠,٣	١,٤	أسعار المستهلك	
٢٠,٤	٩,٩	٧,٠	١,٠	٠,٥	٥,٩	٥,٦	٥,٥	٥,١	الاقتصادات المتقدمة	
٢٠,٤	٩,٩	٧,٠	١,٠	٠,٥	٥,٩	٥,٦	٥,٥	٥,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية /٤	

## سري للغاية

## مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠١٦

سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)									
...	...	...	٠,٠	٠,٠	٢,٢	١,٢	٠,٥	٠,٣	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
...	...	...	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٠	٠,٢	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
...	...	...	٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من ٩ نوفمبر إلى ٧ ديسمبر ٢٠١٥. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.

١/ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وعدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢/ البلدان المتضمنة في حساب التوقعات والتوقعات ربع السنوية تمثل ٩٠% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي العالمي على أساس تعادل القوى الشرائية.

٣/ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

٤/ البلدان المتضمنة في حساب التوقعات والتوقعات ربع السنوية تمثل ٨٠% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس تعادل القوى الشرائية.

٥/ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم إجمالي الناتج المحلي من عام ٢٠١١ والأعوام التالية على أساس إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، والسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ كسنة الأساس.

٦/ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

٧/ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ٥٠,٩٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٥؛ وبيبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية (في ١٠ ديسمبر ٢٠١٥) ٤١,٩٧ دولارا في عام ٢٠١٦ و ٤٨,٢١ دولارا في عام ٢٠١٧.